

الفهرس

في الشروط التي يقع عليها العقد	٥
مسألة : في شروط صحّة الشرط	١٨
الكلام في شروط صحّة الشرط المأخوذ في العقد	١٨
الشرط الأول: أن يكون الشرط مقدوراً	١٨
الشرط الثاني: أن يكون الشرط سائغاً في نفسه	٢٦
الشرط الثالث: أن يكون فيه غرض معتدُّ به عند العقلاء	٢٦
الشرط الرابع: أن لا يكون مخالفاً للكتاب و السنّة	٢٨
الشرط الخامس: أن لا يكون منافياً لمقتضى العقد	٥٨
الشرط السادس: أن لا يكون الشرط مجهولاً بما يوجب الغرر	٧٦
الشرط السابع: أن لا يكون مستلزماً لمحالٍ	٧٩
الشرط الثامن: أن يلتزم به في متن العقد	٨٢
مسألة : في حكم الشرط الصحيح	٩٣
أقسام الشرط	٩٣
المسألة الأولى: في وجوب الوفاء من حيث التكليف الشرعيّ	١٠٦
المسألة الثانية: في الإيجابار على الوفاء بالشرط	١١٧
المسألة الثالثة: في الفسخ مع التمكّن من الإيجابار	١٢٨
المسألة الرابعة: حكم تعذّر الشرط	١٣٥
المسألة الخامسة: هل خروج العين عن سلطنة المشروط عليه مانع عن الفسخ؟	١٤٣
هل يسقط خيار تخلف الشرط بالتصرّف في العين؟	١٥٠

المكاسب ج ٥.....	٥١٠
المسألة السادسة: للمشروط له إسقاط شرطه	١٥١
المسألة السابعة : الشرط لا يقسّط عليه الثمن	١٥٣
مسألة : في حكم الشرط الفاسد	١٦٦
الامر الأوّل : في بطلان البيع بالشرط الفاسد	١٦٦
الامر الثاني: ما لو أسقط المشروط له الشرط الفاسد على القول بإفساده	١٩٢
الامر الثالث : في فساد العقد مع ذكر الشرط الفاسد قبل العقد	١٩٣
في صورة نسيان ذكر الشرط الفاسد	١٩٧
الامر الرابع : لو كان فساد الشرط لأجل عدم تعلّق غرض معتدّ به	٢٠٠
الكلام في أحكام الخيار	٢٠٣
الحكم الأوّل : في إرثه	٢٠٥
مسألة : كَيْفِيَّة استحقاق كلّ من الورثة الخيار	٢٢٦
فرع: لزوم دفع الثمن من مال الميّت مع فسخ الورثة جميعاً بيعه	٢٤٣
مسألة : لو كان الخيار لأجنبيّ و مات	٢٥٠
مسألة : في الفسخ الفعلي	٢٥٤
الحكم الثاني : سقوط الخيار بالتصرّف بعد العلم به	٢٥٤
مسألة : في كون التصرّف سبباً أو كاشفاً	٢٦١
حكم التصرّفات الفعلية المحقّقة للفسخ	٢٧٣
مسألة : في تصرّف غير ذي الخيار تصرّفاً يمنع من استرداد العين	٢٨١
الحكم الثالث : عدم جواز تصرّف غير ذي الخيار تصرّفاً يمنع من استرداد العين	٢٨١
عند الفسخ	٢٨١
في التصرّف قبل تنجّز الخيار	٣١١
فرعان:	٣١٢

الفهرس.....	٥١١
١- هل يجوز التصرف المعروض لفوات حق ذي الخيار؟	٣١٢
٢- في إجارة العين في زمان الخيار	٣١٣
مسألة : هل المبيع يُملك بالعقد أو يتوقف على انقضاء الخيار؟	٣٢١
اختصاص محل الكلام بخياري الحيوان و الشرط.....	٣٣٥
دخول خيار المجلس في محل الكلام.....	٣٣٥
مسألة : المبيع في ضمان من ليس له الخيار	٣٣٧
الحكم الرابع : كون المبيع في ضمان من ليس له الخيار في الجملة	٣٣٧
الف . إذا تلف بأفة سهاوية	٣٣٧
ب . إذا كان التلف بالإتلاف	٣٥٧
مسألة : هل يجب تسليم العوضين في زمان الخيار؟	٣٦١
الحكم الخامس : عدم وجوب تسليم العوضين في زمان الخيار	٣٦١
مسألة : هل يسقط الخيار بتلف العين؟	٣٦٢
الحكم السادس : عدم سقوط الخيار بتلف العين	٣٦٢
مسألة : ضمان العين في يد الفاسخ بعد الفسخ	٣٧٠
الحكم السابع : ضمان صاحب الخيار للعين مع الفسخ	٣٧٠
القول في التقد و النسبة	٣٧٦
أقسام البيع باعتبار تأخير و تقديم أحد العوضين	٣٧٦
مسألة : إطلاق العقد يقتضي النقد	٣٧٩
مسألة : جواز اشتراط تأجيل الثمن مدة معينة	٣٨٤
المعتبر في تعيين المدة	٣٨٧
مسألة : هل يصح البيع لثمنين حالاً و مؤجلاً؟	٣٨٩
مسألة : عدم وجوب دفع الثمن المؤجل قبل حلول الأجل حتى مع المطالبة	٤٠٠

.....	٥١٢	المكاسب ج ٥
٤٠١.....		هل يسقط أجل الدين إذا أسقطه المشتري المستحق له؟	
٤٠٥.....		مسألة: وجوب قبول الثمن بل كل دين إذا كان حالاً أو حلّ	
٤٠٨.....		إذا امتنع الدائن من القبول	
٤٠٩.....		في فرض تعدّد الحاكم	
٤١٢.....		في تصرّف المديون في المعزول مع امتناع الدائن عن القبض	
٤١٥.....		مسألة: عدم جواز تأجيل الثمن الحالّ بأزيد منه	
٤١٩.....		مسألة: جواز بيع العين الشخصية المتباعدة بثمن مؤجل	
٤٣٥.....		القول في القبض	
٤٣٥.....		١- القول في حقيقة القبض	
٤٣٥.....		مسألة: في حقيقة القبض في المنقول	
٤٤١.....		اعتبار الكيل و الوزن في قبض المكيل و الموزون	
٤٤٢.....		في كفاية الكيل و الوزن في القبض	
٤٤٤.....		فروع:	
٤٤٤.....		١). لو باع داراً أو سفينة مشحونة بأمّعة البائع	
٤٤٥.....		٢). لو كيل أو وزن قبل البيع فهل يجب اعتباره ثانياً لتحقق القبض؟	
٤٥١.....		٢- القول في وجوب القبض	
٤٥١.....		المسألة الثانية: وجوب تسليم العوضين	
٤٥١.....		١- مع عدم التأجيل في أحد العوضين	
٤٥٤.....		٢- لو كان أحد العوضين مؤجلاً	
٤٥٤.....		لو قبض الممتنع بدون رضا صاحبه	
٤٥٥.....		إذا ابتدأ أحدهما بالتسليم	
٤٥٥.....		المسألة الثانية: في تفرغ المبيع من أموال البائع	

الفهرس.....	٥١٣
إذا كان في الدار متاعٌ.....	٤٥٦
لو كان في الأرض زرْعٌ للبائع.....	٤٥٦
لو احتاج تفريغ الأرض إلى هدم شيء.....	٤٥٧
لو هدم أحد الشريكين الجدار المشترك بغير إذن صاحبه.....	٤٥٧
المسألة الثالثة : إذا امتنع البائع من التسليم.....	٤٥٨
٣-الكلام في أحكام القبض.....	٤٥٩
المسألة الاولى : انتقال الضمان إلى القابض.....	٤٥٩
١ - حكم التلف السماوي.....	٤٥٩
مالك نهاء المبيع قبل التلف.....	٤٦١
تعذر الوصول بحكم التلف.....	٤٦٢
لو كان القبض غير واجدٍ لشرائط الصحة.....	٤٦٣
٢-حكم الإتلاف.....	٤٦٤
(١). حكم ما لو كان المتلف هو المشتري.....	٤٦٤
(٢). حكم ما لو كان المتلف هو البائع.....	٤٦٥
(٣). حكم ما لو كان المتلف هو الأجنبي.....	٤٦٦
المسألة الثانية : في تلف الثمن.....	٤٦٧
المسألة الثالثة : تلف بعض المبيع قبل قبضه.....	٤٦٩
١- لو كان التعيب بأفة سماوية.....	٤٦٩
٢- لو كان التعيب بغير آفة سماوية.....	٤٧٣
المسألة الرابعة : في بيع المكيل و الموزون قبل قبضه.....	٤٧٤
١-الكلام في حرمة.....	٤٧٤
٢-الكلام في بطلان البيع.....	٤٨٠

٥١٤.....	المكاسب ج ٥
٤٨١.....	التنبيه على أمور:
٤٨١.....	التنبيه الأول: في الحاق الثمن بالمبيع في هذا الحكم
٤٨٢.....	التنبيه الثاني: هل يختص هذا الحكم بالمبيع أو يعمّ مطلق الاستبدال؟
٤٨٥.....	التنبيه الثالث: هل المنهى خصوص إيقاع البيع على ما لم يقبض أو يعمّ تشخيص الكلي به؟
٤٨٥.....	١- إذا كان الطعام المشتري شخصياً.....
٤٨٦.....	٢- إذا كان المشتري كلياً.....
٤٩٢.....	إذا وكّله في القبض ثمّ القبض لنفسه.....
٤٩٢.....	التنبيه الرابع: دفع المدين مالاً للغريم يشتري به مقدار الدين لنفسه.....
٤٩٢.....	لو دفع إلى من له عليه طعامٌ دراهمٌ وقال: «اشترِ بها لنفسك طعاماً».....
٤٩٤.....	المسألة الخامسة: مطالبة الطعام في غير مكان حدوثه في ذمّته.....
٤٩٤.....	١- لو كان المال سلماً فطالبه في غير المكان المعاملة.....
٤٩٦.....	٢- أن يكون ما عليه قرضاً.....
٤٩٧.....	٣- أن يكون الاستقرار من جهة الغصب.....